هذا الكلام لكن سياتي في الكلام على التنبيه الثاني ان الحق ان
الموصول كضمير الغايب في كونه موضوعا للجزئيات مطلقا
حقيقية او اضافية كما صرح به السيد و ح فاستعماله في الكلي
الذي هو جزئي اضافي حقيقة كضمير الغايب فتخصيص ضمير
الغايب بهذا الحكم خلاف الحق فتحصل ان الش يوافق المص في بعض
الاقسام و يوافق السيد في بعض الاقسام فيوافق السيد
في ضمير الغايب وكذا الموصول ويخالفه فيما عداه
واعترض عليه اي على المص الادلة وهي الحروف والضمير
واسم الاشارة والموصول حروف المباني هي الحروف
التي تبنى وتركب منها الكلمة كالالف وانما تمثيل
للاسما فانها مثلا موضوع لكل فرد من الافراد التي استحضرها
الواضع بقانون كلي وهو حرف شفوي وتلك الافراد هي الباءات
الواقعة في الكلمات مقرونة بالحركة كالباء في بزيد وفي بسم الله
وكذلك الالف وضعه الواضع لكل جزئي من الجزئيات التي
استحضرها بقانون كلي وهو حرف جوفي وتلك الجزئيات كالالف
في جاوشا ونحو ذلك وكذا لفظ التعيين الاضافة بيانية
وحاصله ان لفظ التعيين وضعه الواضع لكل فرد يصدق
عليه كون الشيء معينا وتلك الافراد مثل كون زيد معينا وكون
عمرو معينا وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع
بقانون كلي وهو كون الشيء معينا ووضع لها لفظ التعيين
فكون الشيء معينا آلة للوضع لا انه موضوع له ومثل التعيين
التشخص والجزئي فالتشخص وضعه الواضع لكل فرد
يصدق عليه كون الشيء مشخصا مثل كون زيد مشخصا وكون
عمرو مشخصا وهكذا استحضر تلك الافراد بقانون كلي
وهو كون الشيء مشخصا ووضع لها لفظ التشخص والجزئي موضوع

لكل فرد

لكل فرد يصدق عليه كون الشيء غير صادق على كثيرين وتلك الافراد
مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين وكون عمرو كذلك وهكذا استحضر
تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشيء غير صادق على كثيرين ووضع
لها ذلك اللفظ وهو لفظ جزئي كالكافية والشافية اي فان
كلا منهما موضوع لكل فرد مما يصدق عليه الفاظ مخصوصة منسوبة لابن
الحاجب دالة على معاني مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدلولة
لهذه النسخة والمدلولة لهذه النسخة وهكذا استحضرت تلك الافراد
بقانون كلي وهو الفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معاني
مخصوصة ووضع لها الاسم واجيب عن هذا الاعتراض بان
حروف المباني لا نسلم انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون
كلي حتى يرد نقض الحصر بها بل هي موضوعة للامر الكلي وكذا يقال
في لفظ التعيين و ح فلا ينتقض الحصر بهما واما اسماء الكتب فقيل
انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد
نقضا للحصر والخلاف في كونها من قبيل علم الجنس او علم الشخص مبني على
على خلاف آخر وهو ان الشيء هل يتعدد بتعدد محله او لا يتعدد فمن
راى التعدد قال ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم
على الالفاظ الذهنية المستحضرة في ذهن المص ولا يقال ان جعلها
من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لما علمت ان هذا القول
مبني على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ في هذه المصاحف
المتفرقة عند غيره وما قيل في اسماء الكتب يقال في اسماء العلوم
والتفرقة بينهما بجعل احدهما من قبيل علم الجنس والاخر من
قبيل علم الشخص لا وجه لها ولما كانت الاقسام اي الادلة
الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف ليكون اي لفظها خبر
مبتدا محذوف الخبر او بالعكس اي و ح فيكون الخاتمة موافقة
للمقدمة والتقسيم في اعرابهما واما على ترك الواو فظاهر ان

Copyright King Saud University